

بسم الله الرحمن الرحيم





شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



جامعة عين شمس
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
إدارة الدراسات العليا

تاريخ موافقة مجلس الكلية على تشكيل لجنة الحكم والمناقشة

فحص
مناقشة / / في م ، وتتكون من :

- 1- الأستاذ الدكتور /
- 2- الأستاذ الدكتور /
- 3- الأستاذ الدكتور /
- 4- الأستاذ الدكتور /

تاريخ موافقة مجلس الكلية على التوصية بمنح الطالب درجة

ماجستير / / في / م
دكتوراه

الموظف المختص مدير الإدارة أ.د/ وكيل الكلية



جامعة عين شمس
كلية البنات
للآداب والعلوم والتربية
قسم التاريخ

تاريخ المعاهدات النووية الدولية وموقف مصر منها

١٩٥٩ – ٢٠١٠ م

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

إعداد الطالبة

حنان محمد عبد الرحيم

إشراف

أ.د. زين العابدين شمس الدين نجم المرحوم/ أ.د. عبد العاطي بدر سلمان

أستاذ التاريخ الحديث

أستاذ جيولوجيا

كلية الدراسات الإنسانية بنات – جامعة الأزهر

ورئيس هيئة المواد النووية الأسبق

أ.م.د. ماجدة محمد حمود

أستاذ مساعد التاريخ الحديث

كلية البنات – جامعة عين شمس

٢٠٢١ م



جامعة عين شمس
كلية البنات
للآداب والعلوم والتربية
قسم التاريخ

صفحة العنوان

اسم الباحث : حنان محمد عبد الرحيم

الدرجة العلمية : دكتوراه

القسم التابع له : التاريخ

اسم الكلية : كلية البنات

سنة المنح : ٢٠٢١ م



جامعة عين شمس
كلية البنات
للآداب والعلوم والتربية
قسم التاريخ

رسالة دكتوراه

اسم الطالب: حنان محمد عبد الرحيم

عنوان الرسالة: تاريخ المعاهدات النووية الدولية وموقف مصر منها

١٩٥ - ٢٠١٠ م

اسم الدرجة : (دكتوراه)

لجنة الإشراف

أ. د. زين العابدين شمس الدين نجم	الوظيفة: أستاذ التاريخ الحديث
أ. د. عبد العاطي بدر سالماني رحمه الله	كلية الدراسات الإنسانية بنات - جامعة الأزهر
أ. م. د. ماجدة محمود حمود	الوظيفة: أستاذ جيولوجيا
	ورئيس هيئة المواد النووية الأسبق
	الوظيفة: أستاذ مساعد التاريخ الحديث
	كلية البنات - جامعة عين شمس

تاريخ البحث : / / ٢٠٢١

الدراسات العليا

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠٢١

ختم الجامعة

موافقة مجلس الجامعة

موافقة مجلس الكلية

/ / ٢٠٢١

/ / ٢٠٢١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾

﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

صَلَّى
الْعَظِيمِ

(سورة النساء: ١١٣)

إهداء

إلى روح والدي وروح ابني.. ملهمي العلم

إلى أساتذتي الأجلاء.. مانحي العلم

إلى المرحوم بإذن الله الدكتور/ عبد العاطي بدر سلمان رحمة الله عليه

إلى زوجي وأولادي.. مقدري العلم

إلى كل من دعمني من أصدقائي وزملائي.. محبي العلم

وفاء للعهد ورداً للجميل

شكر وتقدير

الحمد لله الذي افتتح كتابه بالحمد فقال "الحمد لله رب العالمين" سبحانه وتعالى.
خلقتني ولم أكن قبل الخلق شيئاً، ووهب لي سمعاً وبصراً وفؤاداً وعقلاً، أحمده آناء الليل
وأطراف النهار على نعمه العظيمة وعطاءاته الكريمة.

وبعد، فلا يسعني بعد حمد الله والثناء عليه، إلا أن أعترف بالفضل الكبير والامتنان
العظيم لكل من أسهم بفكره وجهده في إخراج هذه الرسالة إلى النور على تلك الصورة.

وأخص بالشكر أستاذي الجليل الدكتور/ **زين العابدين شمس الدين نجم**، الذي شجعني
على المضي قدماً في بحث موضوع رسالتي رغم صعوبته، ولأزمني طوال مدة البحث معلماً
وصديقاً وناصحاً، ومنحني فيضاً من إنسانيته، وينبوعاً من أستاذيته، وأعادني وعاد بي إلى
الزمن الجميل، زمن صحابة رسول الله ﷺ، فتألف معي كما تألفوا، وصاحبني وآخاني في الله
كما تأخوا، فجزاه الله عني كل الخير، وله مني كل الشكر والعرفان والامتنان.

ويتعين في هذا المقام أن أسجل بالغ امتناني إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ **عبد
العاطي بدر سلمان**، رحمه الله الذي شرفت به رسالتي بذكر موسوعاته ومؤلفاته، وحلمت به
يحاضرني، فإذا به يشرفني بالإشراف على رسالتي، مما زاد قدرني وشأني، فجزاه الله عني
وعن كل باحث كل الخير، وله مني كل الشكر والعرفان والامتنان.

وأعترف بعجزني عن التعبير عن الشكر لأستاذتي الخلوقة والإنسانة الرائعة الأستاذة
الدكتورة/ **ماجدة محمد حمود**، التي وجهتني وراعتني فبلغتني ما أصبو إليه، فجزاها الله عني
وعن كل تلاميذها وتلميذاتها كل الخير، ولها مني الشكر والعرفان والامتنان.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة/ **أمينة عمر** لأنها قبلت تحكيم رسالتي
بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها، كما أشكر الأستاذة الدكتورة. **عايدة السيد سليمة**
لقبولها تحكيم رسالتي، رزقهما الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

وبعد.. فالكمال لله وحده، ويتحمل صاحب هذا البحث المتواضع مسؤولياته، وزلاته
وأخطائه، ومن ثم تبعاته، ونقده.

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية
	الإهداء
أ	المقدمة
١	التمهيد المعاهدات النووية والطاقة الذرية
٢	(١) تعريف المعاهدة وخصائصها وأنواعها
٥	(٢) معنى الطاقة ومصادرها وأنواعها
٧	(٣) الطاقة النووية ومراحل اكتشافها ومصادرها
١١	(٤) استخدام الطاقة النووية السلمية كأسلحة دمار شامل
١٤	(٥) أسباب ونتائج استخدام القنبلة النووية في الحرب العالمية الثانية
٢٠	الفصل الأول المعاهدات النووية وموقف مصر منها
٢٢	أولاً: المعاهدات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية
٢٣	(١) معاهدة القطب الجنوبي سنة ١٩٥٩م
٢٤	(٢) معاهدة بليندايا ١٩٩٦م
٢٨	ثانياً: معاهدات الحظر الجزئي والحظر الكلي للأسلحة النووية
٢٨	(١) معاهدة الحظر الجزئي للتجارب PTBT (معاهدة موسكو ١٩٦٣م)
٣٢	(٢) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ١٩٩٦م
٣٨	ثالثاً: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨م
٥٢	رابعاً: دور مصر في إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط
٦٣	الفصل الثاني دور المنظمات الدولية والإقليمية في المعاهدات النووية
٦٥	منظمة الأمم المتحدة
٧٠	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٨٨	الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم)

الصفحة	الموضوع
٩٠	الوكالة الأوروبية للطاقة النووية
٩١	الهيئة العربية للطاقة الذرية
٩٧	الفصل الثالث الصراع النووي في الشرق الأوسط وموقف مصر منه
٩٩	البرنامج النووي الإسرائيلي
١٠٩	البرنامج النووي الإيراني
١٢٨	البرنامج النووي العراقي
١٤٦	الفصل الرابع البرنامج النووي المصري السلمي وخطوات تحقيقه
١٤٧	مراحل استغلال مصر للمواد النووية السلمية
١٦٦	الخطوات القانونية التي اتخذتها مصر للحماية من الأضرار النووية
١٦٩	العقوبات التي واجهت البرنامج النووي المصري
١٧٥	فوائد المشروع النووي
١٧٧	الخاتمة
١٨١	الملاحق
٢٣٠	قائمة المصادر والمراجع
٢٤٨	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة

كان لنشأة العلوم والتكنولوجيا النووية أثر كبير وملحوظ في تطور النشاط الإنساني، فمنذ اكتشاف النشاط الإشعاعي في نهاية القرن التاسع عشر وما تلاه من اكتشاف النيوترونات والانشطار النووي ونجاح الولايات المتحدة في إجراء أول تفاعل انشطار نووي متسلسل محكوم بجامعة شيكاغو في ٢/١٢/١٩٤٢م، وحدث سلسلة من التفجيرات النووية التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في عام ١٩٤٥م، وتلاها الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٩م، ثم بريطانيا عام ١٩٥٢م، ثم فرنسا عام ١٩٦٠م، ثم الصين عام ١٩٦٤م، ثم الهند عام ١٩٧٤م، وأخيراً باكستان عام ١٩٧٧م، كان لكل ذلك أثر كبير في ازدهار تلك العلوم حتى أصبح من المؤكد بين العلماء أن العصر الحالي هو عصر الطاقة النووية.

تجتهد دول العالم اليوم لمواجهة خطر نضوب المصادر التقليدية للطاقة، والسعي نحو إيجاد مصادر أخرى غير تقليدية تكون أكثر أمناً وسخاء بما يضمن للاقتصاد القومي عناصر الثبات والاستقرار والتخلص من التبعية للغير، ونتيجة لذلك تتطلع العديد من دول العالم إلى نواة الذرة للاستفادة منها في هذا المجال، حتى أصبحت الطاقة النووية تمثل مصدراً مهماً وحيوياً في حياة البشر في توليد الطاقة.

مع ذلك تظل المشكلات القانونية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحظى بقدر كبير من الأهمية بالمقارنة بحجم وطبيعة المخاطر الملازمة لاستخدامات هذه الطاقة، وما يمكن أن ينشأ عنها من أخطار كبيرة تصيب الإنسان والمجتمع والبيئة بشكل عام، حيث إن الخطر النووي لا يعرف حدوداً سواء طبيعية (جغرافية)، أو سياسية بين الدول، وما يحمله ذلك من أخطار محققة على مستقبل السلم والأمن الدوليين. لذلك تم التفكير في حل المشكلة الخاصة بالحد من الانتشار النووي من خلال وضع ضوابط وترتيبات دولية فعالة كانت شاعراً رئيسياً للأمم المتحدة منذ الستينيات من القرن الماضي، ومن ثم ظهور ما يسمى بالمعاهدات النووية، وكانت منها معاهدات إقليمية مثل معاهدة انتركتايا بالقطب الجنوبي عام ١٩٥٩م، ومعاهدة بلندايبا عام ١٩٩٦م جنوب أفريقيا، ومبادرة الشرق الأوسط، وهناك معاهدات الحظر الجزئي عام ١٩٦٧م، ومعاهدة عدم الانتشار النووي عام ١٩٦٨م، ومعاهدة الحظر الكلي عام ١٩٩٦م، والتي كانت تهدف جميعها إلى منع الانتشار النووي والذي كانا بدوره يقلل من احتمالات وقوع حرب نووية كبيرة كانت أم محدودة.

استلزم تفعيل هذه المعاهدات ومتابعتها والحفاظ عليها وجود منظمات دولية تتابع سير المعاهدات والحفاظ عليها ونشرها بين الدول، مثل الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وزاد الاهتمام بين الدول الإقليمية فظهرت المؤسسات الإقليمية مثل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم)، والهيئة العربية للطاقة الذرية، وهيئة الطاقة الذرية المصرية، وهناك التشريعات الوطنية للطاقة النووية.

لما كانت منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية بحكم موقعها الجغرافي وتحكمها في أغلب البحار والمحيطات الإقليمية، فقد سارعت كلاً من إيران ومصر بالتقدم بمشروع يجعل منطقة الشرق الأوسط منزوع السلاح النووي، وبالفعل تم الأخذ بهذا المشروع من قبل الأمم المتحدة ولكنها بقيت قيد التفعيل، وقد وضع في الاعتبار وجود من يملكون برامج نووية في الشرق الأوسط أمثال إسرائيل، العراق، ثم لحقت بهم إيران مما صعب مسألة أن يصبح الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي.

بعد أن أدركت مصر أهمية المجال النووي، فقد وافقت على هذه المعاهدات النووية ولكنها لم تصدق إلا على القليل منها وكانت لها أسبابها، وكذلك أبرمت العديد من الاتفاقيات مع كثير من دول العالم والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتبنت مع بعض الدول في التخطيط والتشييد لمحطات نووية لإنتاج الكهرباء وغيرها من المشروعات النووية الأخرى التي تقوم عليها صناعة وتشغيل المفاعلات النووية والصناعات الاستراتيجية المهمة، وكذلك أخذت الحكومة المصرية برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي تحتل فيه أزمة الطاقة والصناعات النووية مكاناً بارزاً نظراً للفائدة التي ستعود على البلاد من ورائه، وتطلب ذلك أخذ قضية استغلال الطاقة النووية بنظرة حيادية، يراعى فيها المساوى والمميزات لتجنب المساوى والاستفادة من المميزات.

لما كان القانون يساير بقواعده الملزمة المنظمة للسلوك البشري ما يطرأ في المجتمع من تطور ويلبي نداء ما يستجد في الدولة من احتياجات، لمواجهة ما يطرأ عن التقدم التكنولوجي في المجال النووي للعمل بقواعده الملزمة وتنظيماته الفعالة على تبني الحلول التي يتم التوصل إليها علمياً لمشكلات الانتشار النووي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز حقيقة المعاهدات النووية وموقف مصر منها خلال الفترة من ١٩٥٩م وحتى ٢٠١٠م وكانت أول معاهدة نووية إقليمية بعد الانتشار النووي والذي اكتسب

أهمية كبيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي وأصبحت على جدول أعمال كثير من المؤتمرات، ذلك أن انتشار الأسلحة النووية بين دول ليست في مستوى الدول العظمى يطرح مشاكل عويصة تثير القلق وتحمل على الارتياح بخصوص مدى فعالية الردع النووي. بالإضافة إلى أن موضوع أسلحة الدمار الشامل من خلال الكم الهائل من القواعد والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهتم بها تسليط الضوء عليها بالدراسة والتحليل، ولأنه جدير بالبحث لارتباطه الوثيق بحفظ السلام والأمن الدوليين، ولوضعه في الإطار القانوني وفقاً لقواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني والجنائي، ولأسيما أن الحديث عن هذا الموضوع كان وما زال يغلب عليه الطابع السياسي الذي يتجرد من الحيادية والموضوعية والوضوح والعدالة القانونية المجردة.

كما تظهر أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على الجهود الدولية التي بذلت في سبيل الحد من انتشار أسلحة الدمار، خاصة في ظل عدم التزام الكثير من الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة بمنع امتلاك وانتشار وتطوير أسلحة الدمار الشامل وتدمير مخزونها، وعدم نقل التكنولوجيا وبالتالي تزايد مخاطر هذه الأسلحة بتزايد عدد الدول التي تمتلكها.

ويرجع اختياري لهذا الموضوع إلى الأسباب الآتية:

- أنه على الرغم من كثرة المعاهدات النووية والاتفاقيات الدولية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها بصفة تامة إلا أنها تزايد وتنتشر، الأمر الذي يحمل أخطاراً لجميع دول العالم دون استثناء.
- تخوف المجتمع الدولي من وقوع هذا النوع من الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية واستخدامها وما يمكن أن يسببه من دمار للبشرية جمعاء.

وكانت دوافعي لاختيار هذا الموضوع هي أن موضوع انتشار الأسلحة النووية صار موضوع الساعة ويشغل المجتمع الدولي لتعلقه بأمانة وسلامته، ومن ثم كان اهتمامي في توثيق توثيق المعاهدات النووية تاريخياً ومعرفة أحكام هذه المعاهدات وأسبابها والنتائج المترتبة يليها سواء من النواحي السلبية والنواحي الإيجابية التي تحظر استخدام أو إنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل وتدمير المخزون من تلك الأسلحة، والاطلاع على الأسباب التي تقف وراء تزايد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما سبب اختيار عام ١٩٥٩م بداية للبحث فلأنه العام الذي انعقدت فيه أول معاهدة خاصة بالسلح النووي، وهي معاهدة القطب الجنوبي انترتاكيا وعقدت في باريس، ومع أن هذه المعاهدة إقليمية إلا أنه تم التصديق عليها من قبل الدول ذات السيادة مثل الولايات المتحدة